

وإذ تسلّم بالفجوة المالية الخطيرة التي تعرقل بشدة نمو القطاع الزراعي في البلدان الأفريقية ،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الفجوة التكنولوجية في أفريقيا لها صلة مباشرة بانخفاض الانتاجية الزراعية ، التي تتأزم من جراء عوامل طبيعية مثل الجفاف والتصحر ،

وإذ تسلّم كذلك بأن على جميع بلدان أفريقيا أن تنفذ ، وفقاً لبرامجها وأولوياتها الإنمائية الوطنية ، تدابير لزيادة برامجها الوطنية في مجال الأغذية والزراعة زيادة كبيرة بجملة طرق منها التدابير الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تسلّم بدور استراتيجيات القطاع الغذائي ، التي انبثقت عن مجلس الأغذية العالمي ، كوسيلة يمكن للبلدان النامية المهتمة بالأمر أن تستعين بها في وضع منهج متكامل لزيادة الانتاج الغذائي وتحسين الاستهلاك واجتذاب الموارد الدولية الإضافية اللازمة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على إعلان سنة دولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في أفريقيا^(١٦٥) ؛

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام ؛

٢ - تلاحظ أنه يمكن تعيين سنة ١٩٩١ بوصفها السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة إنتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا ، مع مراعاة المعايير ذات الصلة المحددة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ ؛

٣ - ترجو من الأمين العام ، بالتشاور مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، أن يضع مقترحات عملية فيما يتعلق بالسنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة إنتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا ؛ وأن يقدم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١ - تشجب قيام بعض البلدان المتقدمة النمو مستفيدة من مركزها المسيطر في الاقتصاد الدولي ، باتخاذ تدابير اقتصادية لممارسة القسر على القرارات السيادية للبلدان النامية ؛

٢ - تحث ، لذلك ، تلك البلدان المتقدمة النمو ، على الامتناع عن اتخاذ التدابير الرامية إلى ممارسة القسر أو الضغط للتدخل في ممارسة البلدان النامية للحقوق السيادية ؛

٣ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، أو فرضها ، مما لا يتسجم مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف أو على نحو ثنائي ، ضد البلدان النامية بوصفها شكلاً من أشكال القسر السياسي والاقتصادي يؤثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقوم بتجميع المعلومات التي تقدمها الحكومات بشأن اعتماد التدابير الاقتصادية المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية والآثار المترتبة عليها ، وأن يقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين للنظر فيها ؛

٥ - تناشد الحكومات بأن تقدم إلى الأمين العام المعلومات اللازمة ، حسبها هو مطلوب في الفقرة ٤ أعلاه .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٩٨/٣٨ - السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية لزيادة إنتاج الأغذية والزراعة في أفريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤٦/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في أفريقيا ،

وإذ تلاحظ مع الحزن الشديد أنه منذ اعتماد قراراتها ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٦/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٤٦/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، سوء وضع الأغذية والزراعة في أفريقيا ، كما يستدل من الانخفاض الشديد في الاعتماد على الذات في مجال الأغذية ،